

الدين والدستور

باكستان

اعتمد الدستور في ١٠ أبريل ١٩٧٣

الدستور والعلمانية:

• الإسلام الدين الرسمي للدولة في باكستان.

• يعرف المسلمون في التعديل الثاني على أنهم الذين آمنوا في "النهائية المطلقة وغير المشروطة" للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم).

– الأحمديون والأقليات الدينية الذين يعتبرون أنفسهم مسلمين، لا يسمح لهم بتسمية أنفسهم مسلمين بموجب هذا التعريف، وتهددهم عقوبة بالسجن. العدد الدقيق للأحمديين غير معروف لكن بعض المصادر تشير إلى أنه يتراوح بين ٢ و ٤ مليون.

• ينص الدستور الباكستاني أن سيادة الكون لله، ويعلن أن السلطة الشعبية هي شرعية فقط في حدود الدين.

– الديباجة: للمسلمين أن يديروا حياتهم في المجالات الشخصية والجماعية وفقا لتعاليم الإسلام ومتطلباته على النحو المنصوص عليه في القرآن الكريم والسنة النبوية؛ – توفر التدابير الكافية للأقليات لاعتناق وممارسة الشعائر الدينية بحرية، وتنمية ثقافتهم؛

• دعم الديمقراطية والحرية والمساواة والتسامح والعدالة الاجتماعية في الحدود المنصوص عليها في الإسلام.

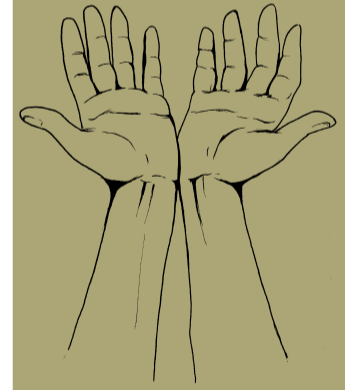
• تستخدم باكستان مصادر مختلطة لقانونها ولأحكام الشريعة مركز مهيمن واضح بينها ولكن فقهاء القانون هم من يصنعون القانون من خلال الدستور والتشريعات بدلا من علماء الدين.

• تضم الحكومة الباكستانية مجلس العقيدة الإسلامية، ويقدم المجلس النصح للبرلمان والتوصيات بشأن القانون الإسلامي.

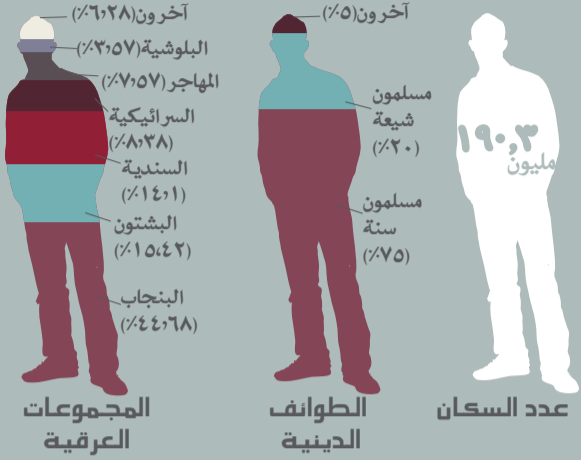


بما يتم أشد مع

نشر الله



كيف تعاملت الدول
الأخرى مع موضوع
الدين في الدستور



العقيدة والدستور:

٢٠ § – تضمن رسميا حرية الفكر والمعتقد والتعبير والعقيدة، والعبادة، وتسمح بممارسة الشعائر الدينية وفقا للقانون الباكستاني – تعطي المواطنين الحق في نشر دينهم وللطوائف الدينية الحق في إنشاء والحفاظ على مؤسساتها بما يخضع للقانون والنظام العام، والأخلاق.

٢١ § تعلن أن فرض الضرائب الدينية القسرية غير مشروع.

٢٢ § تنص على أن للمدارس العامة تدريس الدين، على الرغم من أن حضور الدروس الدينية، والطقوس، أو الاحتفالات غير إلزامي للطلاب الذين يدرسون في هذه المؤسسات.

٢٦ § و ٢٧ § تحظران التمييز على أساس العرق أو الدين أو الطائفة أو الجنس أو الإقامة أو مكان الولادة فيما يخص الأماكن العامة والخدمات.

٤١ § رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء يجب أن يكونا مسلمين وفقا للدستور.

٥١ § على البرلمان الباكستاني أن يحجز عشرة مقاعد من أصل ٣٤٢ لغير المسلمين، كما أنه ليس مطلوب من غير المسلمين أن يتبعوا قوانين الشريعة الإسلامية.

٢٠٣ § تفرز إنشاء محكمة الشريعة الاتحادية: – تتألف من ثمانية قضاة مسلمين، ثلاثة منهم يجب أن يكونوا على دراية جيدة بالشريعة الإسلامية أو يوصفون بـ "العلماء"، ولا بد من تأهل أربعة ليكونوا قضاة في محكمة عليا وواحد يجب أن يكون مؤهلا ليكون رئيس المحكمة العليا أو أن يكون خدما قضائي في محكمة عليا في منصب دائم.

– غرض المحكمة هو مراجعة القوانين التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية ومحكمة الشريعة الاتحادية وضع محكمة عليا على الرغم من أنه يمكن الطعن في قراراتها أمام المحكمة العليا.

٢٢٧ § تنص على أن كل القوانين الباكستانية يجب أن تكون متوافقة مع الإسلام.